بدأت الشوارع الآن تشهد حركة فعلية للشرطة التي راحت ملاكاتها تتشكل على نحو سريع بالنسبة لوزارة حديثة العهد، وبطيء لأبناء العاصمة الذين ينتظرون (عصا موسى) تشق البحر لتبتلع المئات ممن افرغتهم سجون النظام السابق. وبين أفراد الشرطة القديمة الذين عادوا الى الخدمة والمئات من الشباب الذين تطوعوا حديثاً للدخول ضمن تشكيلات هذا السلك، في وقت يعد التطوع فيه فعلاً وطنياً حقيقياً.

الشرطة العراقية تحاول ترجيح كفة ميزان العدالة

الشرطة القديمة تخوّف الشرطة الجديدة... واحتمالات الفساد واردة!

حكايات عن شرطة بلا سلاح ومتطوعين من دون.. رواتب!

تحقيق: حسين محمد عجيل
سعيد عبد الهادي

وبين الشرطة العراقية (IP) وقوة حماية المؤسسات (FPS) تحركنا لمعرفة واقع الشرطة الآن. كان مركز شرطة ناحية الزهور (الحصينية) محطتنا الأولى، وهناك التقينا الملازم الأول فلاح حميد فيصل الذي أجمل ما يعانيه منتسبو المركز الآن من نقص في التسليح والاعتدة وأجهزة الاتصال ووسائل النقل. وعلى الرغم من كل ذلك، قال: (أنام وأنا مرتاح، إذ لا ضغط ولا تهديد كما كان يحصل معنا في ظل السلطة السابقة). وتحدث زميله النقيب حسين علي اللامي بانشراح عن دور الشرطة الآن قائلاً: (إن اجراءاتنا الحالية سريعة، كما أننا نشعر بوجود الدولة بقوة، وهذا يعزز الاندفاع الذي يحركنا تجاه الحد من الظواهر السيئة.)

حوادث غريبة

ونحن نتحدث مع النقيب اللامي دخل الملازم علي إسماعيل الذي سرعان ما اندمج في النقاش، وروى لنا حادثة بدت لنا خيالية لغرابتها، جرت بين مفرزته وعدد من مطلقي العيارات النارية في ناحية الزهور إذ قال: (كلفنا بواجب يوم السابع عشر من أيلول، وفي أثناء دخولنا السوق للقبض على مطلقي النار، وبعد أن استولينا على البندقية التي تمت بها هذه المخالفة للقانون، أطلق الرصاص باتجاهنا. وحين حاولنا معرفة مصدر الرمي، تصدى لنا احد أصحاب محال الصيرفة (حسين علي) فحدثت مشادة. وفي تلك اللحظة خرج ثلاثة أشخاص قام أحدهم بضرب الشرطي أياد ياسين يوسف بقضيب معدني على أم رأسه، مما أدى الى إحداث جرح عميق في رأسه. ولولا التعزيزات السريعة من قبل مركزنا لما خرجنا سالمين من السوق!.) وتوجهنا الى آمر المفرزة ومدير المركز العقيد عدنان عبد الكريم، وسألناه أولا عن المشاكل التي يواجهها المركز والشرطة عموما، فقال:

-إن عدد منتسبي المركز الآن (45) منتسبا فقط، من ضمنهم الكتبة ومعاقو المرحلة السابقة جزئيا. نعاني نقصا في السلاح ولا نمتلك سوى سيارتين وفي الحقيقة ليست هناك صعوبات كبيرة سوى هذه.

• ولكننا رأينا أعدادا كبيرة من أفراد الشرطة يملأون المركز ومداخله؟

-هؤلاء عينهم الأمريكان، ولم تصدر لهم أوامر إدارية، لذا فانهم الآن يشكلون عبئا على المركز، إذ لا نستطيع تكليفهم بأي واجب لعدم موافقة شرطة بغداد على إصدار أوامر بشأنهم.

• ما نشاطاتكم الآن بهذا العدد الضئيل؟

-نقوم بدوريات مكثفة أقودها بنفسي ليلا ونهارا، واتصلنا بشيوخ العشائر والمجلس البلدي لمساعدتنا في تذليل بعض الصعوبات وقد أثمرت اتصالاتنا مع الجهات المعنية في حصولنا على الأسلحة.

• وماذا عن تشكيل وزارة الداخلية مؤخرا؟ هل أفادكم؟

- لم يؤثر هذا الأمر في عملنا!

متطوعون بلا رواتب

وحين تجهنا نحو الباب الخارجي للمركز التف حولنا عدد كبير من المتطوعين لنجد (223 متطوعا) طالبين ايصال صوتهم من خلالنا، إذ انهم لم يتسلموا دولارا واحدا من الرواتب التي وعدوا بها منذ أكثر من شهرين ونصف قضوها في الخدمة. ولما قلنا لهم أن مدير المركز أخبرنا بأنه لم يكلفهم بأية مهمة أجابوا بحدة: (إنه لم يقل الحقيقة كما هي، وإن عناصر الشرطة الذين تعرضوا للضرب هم بعضنا) ثم أرونا عددا من السيارات المسروقة (12 سيارة) قاموا بإعادتها من خلال المفارز التي شكلت من بينهم. وحين استفسرنا منهم عن دور عناصر الشرطة القديمة أجابوا قائلين: لا دور لهم سوى تخويفنا ومنعنا من الاشتراك في المفارز والدوريات!. أما مدير المركز نفسه فعلى الرغم من اعتماده الكلي علينا، فإنه يقول لنا كلما تكلمنا معه عن حقوقنا ورواتبنا: الباب يوسع جمل!.) ونحن إذ نعرض آراء الطرفين نعتقد بضرورة منح هؤلاء المتطوعين المتراكم من رواتبهم وإنصافهم، وتسوية الوضع القانوني للذين تنطبق عليهم شروط التعيين في سلك الشرطة منهم، أسوة بزملائهم القدامى، لأنهم تطوعوا في وقت كانت فيه البلاد احوج ما تكون الى من يقف بوجه الطوفان الذي كاد يكتسح كل شيء وقف في طريقه.

شرطة بلا أسلحة

وفي مركز شرطة السلام، وهو مركز شكل حديثا، لم نجد سوى مبنى غير مؤثث وجدران جرداء وغرف خاوية إلا من عناصر الشرطة الذين انتشروا وقوفا، وهم غير مسلحين. وحين أبدينا استغرابنا للنقيب ناظم جواد احمد وتساءلنا عما يمكن أن يقوم به هؤلاء المنتسبون الراجلون بلا سلاح في مركز خاو كهذا، أجابنا بالقول: (افتتح المركز يوم 2003/7/1 وعدد أفراد الشرطة كبير كما ترون لكنه غير فاعل لعدم وجود السلاح والآليات وأجهزة الاتصال، وليس هناك أية جهة داعمة حاليا كي تؤثث المركز. وقد قمنا بدوريات للسيطرة على الأسواق والحد من ظاهرة بيع السلاح والمتاجرة بالمواد المخدرة والمشروبات الكحولية التي تفترش الأرصفة. هذا النقص في التسليح والتجهيزات لاحظناه أيضا في مركز شرطة قضائية محاكم الكرخ، المكلف بحماية مجمع ضخم يضم رئاسة استئناف بغداد/ الكرخ ومحاكم الجنايات والتحقيق والبداءة والاحوال الشخصية وغيرها. شكا الينا مدير المركز المقدم أحمد شاكر صبري من نقص في الأجهزة اللازمة للتفتيش، وعدم وجود جامعة أوساط (كلبجات) لذلك يضطرون الى شد أيدي المجرمين بالحبال وبأسلاك الكهرباء، فضلا عن نقص في السلاح والعتاد وعدم وجود أية وسيلة نقل. وقال:

-إن مركز رعاية القاصرين المجاور لبنايتنا تعرض قبل أيام الى هجوم من قبل مجموعة لصوص لسرقة المكيفات الموجودة فيه، فقمنا بمقاومتهم، ولكن من فوق سطح البناية، ولو أن أحدا منا أصيب في هذه المواجهة لظل ينزف حتى الموت إذ لا نمتلك أية وسيلة اتصال أو واسطة نقل.

• ما هي مهام الشرطة القضائية؟ ومتى تأسست؟

-إن مهمتنا كمركز شرطة حماية المجمع بما فيه من قضاة ومحامين وكتاب عدول وموظفين وجميع توابع مجمعنا. ولقد تأسست مديرية الشرطة القضائية منذ نحو عشرين عاما.

• ما طبيعة المشاكل التي تواجهكم في عملكم اليومي؟

-تأتينا كل يوم أعداد كبيرة من فئات المجتمع المختلفة، ولكن الكثير منهم تستفزه عملية التفتيش المعتادة من دون أن يأخذ بنظر الاعتبار أننا نقوم بها للحفاظ على أرواحهم.

وفي أثناء هذا الحديث دخل شخص ورفض تسليم مسدسه لمنتسبي الشرطة الواقفين على الباب الخارجي قائلا: (أنا مسموح لي بدخول القصر! فلماذا يريد هذا الشرطي انتزاع سلاحي مني؟). فأجابه المقدم بحسم: (أنا أيضا أدخل القصر أكثر من مرة في الأسبوع، ولا علاقة لهذا بالأمر. وواجبنا عدم السماح بدخول المسلحين الى المبنى، ويفترض بك أن تكون أول المتعاونين معنا!) وبعد أخذ ورد اضطر الى تسليم المسدس ولكن ليس الى الشرطي وإنما الى المقدم نفسه الذي علق على الحادثة بذكاء قائلا: (كنا في زمن صدام نشكو من عدم تعاون المحسوبين على النظام وخرقهم المستمر لكل القوانين والضوابط المتبعة، ونخشى الآن أن نعود الى الأمر نفسه بشكل جديد). ونعتقد أن هذه الملاحظة التي أثارها المقدم صبري تنذر ببروز ظاهرة ألغت فعلا، في المرحلة السابقة، مبدأ سيادة القانون، وننبه الى ضرورة اجتثاثها الآن قبل استفحالها. وروى لنا النقيب مساعد آمر المركز كيف استغل اللصوص عدم امتلاك المركز لسيارة شرطة رسمية وأفلتوا من قبضة العدالة: (لعدم وجود سيارة شرطة مخصصة لنا اضطررنا لمطاردة عصابة مجرمين في التاجي بسيارة مدنية بلا رقم وتعرضنا الى إطلاق نار كثيف، وبعد أن تمكنا بصعوبة بالغة من القاء القبض على المجرمين وقدمناهم للمحكمة. فقالوا للقاضي: (لقد كنا مطاردين من قبل سيارة مدنية لا تحمل رقما، فظننا بأنها مسروقة وبأن من فيها عصابة تسليب! فضربنا عليهم النار) وتساءلوا أمام القاضي ببراءة: (من أين لنا أن نعلم بأنها سيارة شرطة؟!!) فأطلق القاضي سراحهم، وذهبت جهودنا هباء.

اعتداءات على القضاة

وعدنا الى المقدم احمد شاكر صبري مدير المركز فسألناه عن المضايقات التي قد يتعرض لها القضاة في ظل الوضع الأمني السائد حاليا. فقال: (يتعرض القضاة الى بعض المضايقات المتكررة بل حتى الاعتداء أحيانا. فعلى سبيل المثال حكم قاض على متهم ما بالسجن لمدة ستة أشهر، وفي اللحظة التي نطق فيها بالحكم حاولت عائلة المتهم الاعتداء على القاضي شخصيا، وحدثت مشادة كبيرة. ولولا تدخلنا السريع لحدث ما لا يحمد عقباه! وفي حادثة منفصلة قام شخص آخر باعتداء صارخ على احد القضاة في المجمع، فألقينا عليه القبض ووضعناه في التوقيف. وبعد توسلات أهله ومراضاتهم للقاضي والتماسهم السماح والعفو عنه، رق لهم القاضي وأطلق سراح المعتدي بعد اعتذاره وأقول لك بصراحة: لولا وجودنا في المجتمع لما بقي احد من العاملين فيه ساعة واحدة!). وانتبهنا الى أحد منتسبي المركز يتحفز للكلام، فبادرناه بالسؤال التالي: كيف ينظر الناس الى الشرطة الآن؟: (الشرطة مستهدفون) قالها بألم رئيس العرفاء علاء عبد حسن، مضيفا: (هناك رفض من قبل بعض الناس للشرطة، مع أننا شرطة البلاد ولسنا شرطة صدام ولا الاميركان ولا غيرهم.. وقد نكون محظوظين لأننا نمارس عملنا داخل بناية، بينما يتعرض زملاؤنا الذين في الشارع لأخطار وظروف صعبة ومعقدة. ولكنني كشرطي أستطيع أن أراهن على أن الشرطة العراقية إذا تلقت الدعم الكامل تستطيع إعادة الأمور الى نصابها في مدة قصيرة لتحظى بتقدير الناس جميعا) وهي ملاحظة أكدها كل المشاركين في الحديث. وفي شارع السعدون غير بعيد عن ساحة الفردوس شاهدنا مقر مديرية قوة حماية المؤسسات الحيوية، وهو عبارة عن بيت كبير قديم الطراز حديث الطلاء. وعند استفسارنا من منتسبي الاستعلامات اللطفاء عن طبيعة هذه المديرية ومهامها وصلاحياتها قالوا: بإمكانكم توجيه استفساراتكم الى المدير مباشرة. واصطحبونا الى مكتبه، فرحب بنا العقيد عبد مجيد جحيل مدير القوة، وبين لنا أن المديرية قامت على أنقاض مديرية الحراسات الخاصة سابقا، التي كانت تضم (7361) منتسبا وضابطا، بينما تضم المديرية الجديدة (7072) منتسبا وضابطا معظمهم من المنتسبين السابقين الذين استجابوا النداء المذاع في الرابع من أيار الماضي، ولم يلتحق الجميع حينذاك مما اضطر المديرية الى قبول بعض المتطوعين الجدد الذين اجتازوا دورة قصيرة مكثفة لثلاثة أيام فقط تحت إشراف مدربين سنغافوريين!.

• وما المهام المكلفة بها قوتكم؟ وهل جهزت بشكل متكامل؟

- القوة موزعة بين سبع شعب ضمن هيكلية المديرية، تقوم بواجب توفير الحماية المشددة للمؤسسات الحيوية: كالوزارات والمصارف والمتاحف والسفارات والمطارات والبدالات والمخازن والمصافي وسواها.

وقوتنا مجهزة بشكل جيد برغم وجود بعض النواقص وثمة اتصالات رسمية جارية الآن مع مراجعنا لإكمال هذه النواقص في التجهيز والتسليح.

• هل تمتلك القوة التي تديرونها الصلاحيات الكافية التي تؤمن لها أداء عملها بفاعلية؟

- لا توجد صلاحيات في الوقت الحاضر خارج إطار عملنا المحدد. ولكن في حالة دخول لص أو معتد أو عابث في احدى المؤسسات التي تقع ضمن إطار عملنا فنلقي القبض عليه ونسلمه الى أقرب مركز شرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، ولدينا الكثير من الشواهد على ذلك وهي موثقة رسميا.

• هل ثمة تداخل في الصلاحيات بين قوتكم وشرطة حماية المؤسسات (FPS)؟

-هناك اختلاط بين الـ(FPS) وبين منتسبي قوتنا (IP)، تؤدي الى إثارة التنافر وخلق المشاكل بين القوتين اللتين تتنافسان على أخذ دور المسؤولية الكاملة. وفيما يتعلق بواجباتنا فإن الأمور تسير بشكل طبيعي.

المتطوعون ومرارة الانتظار

عند خروجنا من المديرية أثار انتباهنا وجود عدد كبير من الشباب المدنيين لا يسمح لهم بدخول المبنى المحاط بالأسلاك الشائكة. فسألنا بعضهم عن أسباب وجودهم في المكان، فتبين أنهم ينتظرون إكمال إجراءات تعيينهم في سلك الشرطة، وكانت معاناتهم مرة من وقع الانتظار والوعود. وقال هادي علي خريج الدراسة المتوسطة: (إن كل اجراءات وروتين نظام صدام تطبق علينا الآن. وإذا كان لديك ما يكفي من النقود دفعا وسلطة قوية يمكنك التعيين، وإذا لم تكن تمتلك أيا من هذين الشرطين فيمكنك الانتظار حتى تشعر بالملل. يبدو أنهم يأخذون منا أضابير المعلومات ليرموها في سلة المهملات!).

وقال قصي سالم وهو خريج الدراسة المتوسطة أيضا: (لقد رأيت أشخاصا قاموا بإعطاء مئة ألف دينار وعينوا...) وتحدث الينا أيضا عمار طه خريج المتوسطة هو الآخر عن الكثير من الشباب المتحمس لا يعينون مع انهم الأكثر استحقاقا للتعيين. وقال: (أعتقد أن لدي القدرة والكفاءة على المشاركة في حماية بلدي، فأنا عسكري سابق، ولكني أراجع منذ مطلع تموز حتى الآن بلا جدوى. يقولون لنا ستعينون في شهر تشرين وأشك في ذلك!).

وفتح لؤي يوسف خريج معهد التكنولوجيا ملف النصب والاحتيال الذي يمارسه البعض تحت لافتات متنوعة. قائلا: (بالأمس قامت تظاهرة لأنني تعرضت مع نحو أحد عشر ألف شخص الى عملية نصب علنية قامت بها جمعية معينة، وادعى أشخاص يعلقون هويات على صدورهم أن أحمد الجلبي يريد ألفي حارس شخصي! واستلبوا من كل واحد منا مبلغا يتراوح بين (5-25) ألف دينار، بحجة تسهيل إجراءات تعييننا، وقد تحدثت على ذلك لشبكة الإعلام العراقي).

ولم تفاجئنا المعلومات التي أدلى بها هؤلاء الشباب الباحثين عن عمل شريف يكفل لهم تسيير شؤونهم الحياتية، فقد وصل الفساد الإداري في ظل النظام السابق الى أوج ازدهاره، ونحن لا ننتظر أن تتبدل الأمور هكذا بين ليلة وضحاها. ولكن هذا لا يبرر السكوت عما يجري في الدهاليز المظلمة وخارجها. والمطلوب حاليا الاندفاع نحو مشروع وطني لمناهضة الفساد الإداري والسياسي على كل المستويات، تشترك فيه كل مؤسسات المجتمع المدني العراقي والفعاليات السياسية والإعلامية.

جهود في إعادة الآثار

في مبنى المتحف العراقي التابع لهيئة الآثار والتراث بالصالحية الذي تعرض للاختراق ونهب نحو (13) ألف قطعة أثرية من معروضاته ومخازنه. رأينا ثلاثة من عناصر الشرطة العراقية (IP) يدخلون، وفي المقابل كانت هناك مجموعة أخرى من قوة حماية المؤسسات (FPS) يحرسون المبنى. ووجدنا الفرصة سانحة لمعرفة الطريقة التي يتعاون بها الطرفان، ولكن حين التقينا برجال (IP) تبين أنهم من مركز شرطة الجعيفر، وقد قاموا بإعادة آثار مسروقة الى المتحف استطاعوا ضبطها. وسألنا الملازم عدي فاروق عن كيفية ضبطهم تلك الآثار فقال: (وردت إلينا معلومات بوجود محل معجنات (...) في العلاوي يقوم صاحبه المصري الجنسية بتداول الآثار والتحفيات المسروقة من المتحف وغيره والمتاجرة بها. فتشكل فريق عمل ضم المقدم معن خلف عفتان وأنا والملازم أوس محمد والمفوض عباس غازي والمفوض سعدون. وتمكنا من ضبط كمية كبيرة من الألواح الطينية والدمى والخرز وخنجرا ونخلة مصنوعة من الفضة، فضلا عن رمانات يدوية تاريخية تعود صناعتها الى سنة (1910)، أي في العصر العثماني الأخير. وقد أخذت عناصر قوات (MP) الأمريكية الموجودة في مركز الجعيفر هذه الرمانات بحجة أنها عتاد عسكري! وصاحب محل المعجنات مختف الآن عن الأنظار.

قوة حماية المؤسسات FPS

وقبل أن نغادر مبنى هيئة الآثار والتراث التقينا مجموعة من منتسبي قوة حماية المؤسسات (FPS) المكلفة بحماية الهيئة والمتحف العراقي، وتحدث لنا السيد كرم، بكالوريوس علوم عن ظروف تشكيل هذه القوة ومهامها وكيفية انتسابه وزملائه إليها قائلا: (بعد ما دخلت القوات الأمريكية الى بغداد تمركزت في المؤسسات المهمة لحمايتها بسبب وجود رأي عام ضاغط عليها، خصوصا بعد أن أقرت كقوة احتلال. في تلك الأثناء لمس الأميركان ضرورة تشكيل قوة عراقية صرف لحماية المؤسسات المهمة بعد أن حلت الأجهزة الأمنية السابقة، والحراسات القديمة تركت المؤسسات المكلفة بحمايتها. ولقد شعرت كمواطن عراقي أن إعادة تشكيل أجهزة شرطة وأمن جديدة تتطلب وقتا طويلا ولذلك اندفعت مع غيري للانتساب الى هذه القوة لحماية ممتلكاتنا. وأؤكد لك أن مهمتنا هي حماية الممتلكات العراقية فقط، ولن ننفذ إلا المهام التي تخص حماية هذه الممتلكات) وشاركه في حماسه هذا زملاؤه رشيد مهدي ومحمد عبد حسن وعمر مجاهد وقالوا بأنهم دخلوا دورات تدريبية بواقع يومين للدورة الواحدة للتعريف بقواعد التعامل مع الناس وطرق حماية المؤسسات والممتلكات العامة والتدريب على بندقية الكلاشنكوف التي كان الجميع يجيدونها، والتعرف على المتفجرات والتعامل معها. وأنهم الآن يقومون بتحمل مسؤولية الحماية لوحدهم بعد انسحاب قوات الاحتلال من المبنى بشكل تدريجي. وحين طرحنا عليهم التخوف من امكانية اختراق قوتهم من قبل المجرمين واللصوص السابقين الخارجين من السجون، كما أكد لنا ذلك عدد من رجال الشرطة العراقية (IP)، لم يستبعدوا هم أيضا إمكانية ذلك. وقالوا بأنه تم إيكال مهمة اختيار عناصر جدد في قوتهم الى المجالس البلدية تحسبا من دخول عناصر ذات ماض ملوث في صفوفهم. وأبدوا قلقهم من مستقبل غامض يتهددهم. ومع ذلك يأملون في أن يتم تعيينهم كحراس أمن في الدوائر التي يقومون بحمايتها الآن على أن يؤسس تنظيم نقابي يمثلهم ويدافع عن حقوقهم.

تمنيات لابد منها

والآن بعد أن تجاوز تعداد رجال الشرطة أكثر من أربعين ألفا، كما تؤكد احصاءاتهم، وقد يتجاوزن المئة ألف في نهاية العام الحالي كما يتردد في أوساطهم. ولكي لا نقع مرة أخرى في أخطاء العهد السابق القاتلة، حيث كان يريد كل شيء من دون أن يمنح شيئا يوفر تحقيق هدف ما. نرى أن تعطى الشرطة العراقية فورا كل التجهيزات والوسائل والصلاحيات التي تمكنها من إنجاز المهام المنوطة بها، إذا أردنا للهدوء أن يعم شوارعنا وللطمأنينة أن تسود المدارس والأسواق والمصارف والجوامع والمؤسسات الحكومية، وللاسترخاء أن يشمل حياتنا اليومية بعد أكثر من عقدين من التوتر والأزمات وصخب الحروب وجرائم الدكتاتورية وفواجع الحصار. بشرط أن لا تتعدى تلك الصلاحيات على حقوق الإنسان الأساسية، وأن تكون كرامته مصونة حتى لو كان مجرما. وأن لا يكون هدف الشرطة ودورهم بث الرعب بين أوساط الناس إرهابا للمجرمين، بقدر ما يكون بث الأمن والأمان في ربوع هذا الوطن المبتلى، لاجتثاث كل ما من شأنه ترويع المواطنين كيما تتاح لهم الفرصة لإعمار بلدهم.

تصوير: سمير هادي

في المدى

البطالة

ماجد زيدان

يعد العنصر البشري من بين أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها بلادنا، ولكن الاقتصاد الوطني كان ولا يزال بعيدا عن تحقيق الاستفادة القصوى منه. فالمعطيات والدلائل تشير إلى أن مشكلة البطالة تتفاقم. ويبعث حجمها الحالي والمقدر بأكثر من (60%) من قوة العمل، على القلق الكبير ليس للعاطلين فحسب، وإنما لصناع القرار للآثار الاجتماعية الخطيرة المصاحبة التي تأخذ طابع الصراعات والتعصب والإرهاب جراء فقدان الحماية الاجتماعية وانغلاق آفاق المستقبل بالنسبة إلى الشباب.

وهذا ما حدا بمجلس الحكم الانتقالي إلى الإعلان عن توفير (300) ألف فرصة عمل خلال الفترة القادمة في خطوة مهمة على طريق المعالجة للتخفيف من آثارها الضارة. لا جدال أن توفير فرص عمل يعد أمرا مهما وملحا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتقليص حجم الظاهرة إلى حدودها الطبيعية، لاسيما أن المجلس لا يواجه البطالة السافرة وحدها، وإنما أيضا البطالة التي نجمت عن تصفية مخلفات الدكتاتورية والنمو الطبيعي لقوة العمل ودخول أعداد جديدة إلى السوق. من هنا تبرز أهمية الاستمرار بسياسة التشغيل الاجتماعي. لقد ورث المجلس من النظام المقبور تركة ثقيلة ومنها هذه المشكلة العصية التي ستبقى إلى أمد ليس بالقصير، وهي نتيجة طبيعية لسياسات النظام البائد الاقتصادية المشوهة وفشل خططه التنموية وهدر الموارد على عسكرة الدولة والمجتمع والحروب وتفشي الفساد وعدم الاستقرار وما إلى ذلك من الأسباب التي تفرض التروي في اختيار النهج الاقتصادي الذي ينبغي أن يكون مقررا من حكومة منتخبة وكاملة السيادة الوطنية ليحظى بالمقبولية الاجتماعية. العلاقة بين السياسة الاقتصادية ومشكلة البطالة وثيقة ومترابطة فأما أن تحد منها أو تفاقمها. وتشير تجارب البلدان التي أخذت بسياسة التحرير الاقتصادي وخصخصة قطاع الدولة، والتي يبدو من تصريحات الحكومة الأولى أنها ستتبعها، إلى أنها قد أدت إلى تقليص عدد المشتغلين فيه إلى حوالي (50%) من قوة العمل، أضيفوا إلى رصيد البطالة القائم. ولا يمكن تجاوز هذه الحالة لمعاناة قطاع الدولة في مشاكل مشابهة وإضافية. إن الواقع يفرض إجراء دراسات معمقة ونقاشات جادة وإدارة حوار عام ديمقراطي يشارك فيه ذوو الاختصاص للوقوف على مديات المعضلة من جميع جوانبها، واعتماد أساليب جديدة لا تلقي العبء على الدولة وحدها.

وثائق ناطقة

وارد بدر السالم

السياحة الدينية في قبضة المخابرات

كنا نعرف أن السياحة الدينية في العراق اقتصرت على نوع من الزوار إبان سنوات التسعينيات، هم الزوار الإيرانيون الذين يتوافدون على المراقد المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية، في محاولة من أركان النظام السابق لتلميع صورته أمام الشعوب الإيرانية التي ذاقت الويلات منه في حرب الثماني سنوات، وقد لا تكون الصورة واضحة لدى الكثيرين من أن جهاز المخابرات العراقية كان هو المسؤول عن هذه الزيارات جملة وتفصيلا، وكان يخضع هؤلاء الزوار إلى مراقبة شديدة وصارمة، بل كان يسعى إلى توريط عدد من منتظمي هذه الرحلات الدينية باتباع أساليب بدائية معروفة بتصوير غرفهم من غرف مجاورة أو إرسال نساء مشبوهات إلى مقرات سكناهم في الفنادق المتواطئة مع أزلام هذا النظام، وقد حصلنا على أشرطة فيديوية تؤكد ذلك وتثبته بالصوت والصورة!!

شركة دينية جدا

شركة الهدى (الدينية) هي الواجهة المباشرة لاستقبال الإيرانيين، لكن هذه الواجهة يختفي وراءها اصطناع المخابرات، بدءا من سائق الحافلة، ومرورا بالمترجم، وصولا إلى من يقدم الخدمات اليومية من مرافقين وأدلاء وغيرهم.

• لدينا عدد كبير من الوثائق تم العثور عليها بعد أيام من سقوط النظام، في أحد بيوت الحي السكني الذي يقابل السفارة الفلسطينية، وهو على ما يبدو المقر البديل لإحدى شعب المخابرات أثناء الحرب، وتكشف الوثائق عن النمط السري الذي يضعه رجال المخابرات حول (تحركات) الزوار الإيرانيين في الأماكن المقدسة وغيرها، والأمثلة كثيرة وكثيرة فسنطلعكم على أهم ملاحظات (المرافقين)

مقتطفات من الوثائق

كتب أحد المرافقين في الباص رقم (7) يوم (29-5-2000) (إن الشخصين المدعوين عبد الرحيم عبد النبي ومسعود محمد يعملان ضمن قوات الأمن الإيراني لاسيما الشخص الثاني فهو مرسل من قبل الجانب الإيراني بغطاء السياحة الدينية.. نقترح منعهما من الدخول إلى القطر مستقبلا...)

مسؤول الباص الرقم (1294) كتب في تقريره: (..كان الحملدار كثير الأسئلة عند رؤيته فدائيي القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه في محافظة النجف حيث سأل المترجم ما هؤلاء؟ فأجابه عن طريقي بعد أن قلت له إنهم الشرطة.. وتمت متابعته بصورة مستمرة ولم يغب عن أنظارنا ولو للحظة واحدة). يوم (28-5-2000) كتب المرافق إلى الرفيق المسؤول (..الإيراني وحيد علي أكبر حاجيان (جواز 917248) حاول اللغط والصياح وتم اجراء اللازم من قبل الرفيق (أبو سارة) وبتنسيق مع قسم سياحة النجف....)!!

والقارئ اللبيب يعرف ما هو الإجراء اللازم للرفيق أبي سارة في مثل هذه الحالات!!

يوم (20-6-2000) رافق أحد الضباط وفدا آخر وهذه مقتطفات منتقاة من تقريره (..كان الوفد هادئا وملتزما بالتعليمات ما عدا الزائر عبد الرضا إبراهيمي.. حيث جاء للتجارة فقط.. أحد الزوار الإيرانيين والمدعو عبد الرضا إبراهيمي قام بشراء (30) صورة للسيد الرئيس القائد حفظه الله ورعاه..

الزائر عبد الرضا إبراهيمي كثير الأسئلة والاستفسارات ولا يهتم إلى الزيارة وله مركزية داخل الباص واعتقد إنه أحد العناصر الأمنية في إيران.. عبد الرضا إبراهيمي كثير التسوق من داخل فندق فلسطين وقام بشراء مواد ثمينة..

وتمت مصادرة ما اشتراه الزائر عبد الرضا إبراهيمي في مركز الوليد الحدودي!!

(طبعا لم تصادر صور القائد حفظه الله)